

جمهورية مصر العربية



معهد التخطيط القومى

سلسلة مذكرات خارجية

مذكرة خارجية رقم (١٥١٨)

تقدير سعر صرف الجنيه المصرى الحقيقى من واقع
التطورات النقدية والصادرات خلال الفترة

٧٧ - ٨٨ / ١٩٨٩

إعداد

د/ فادية محمد عبد السلام

مايو ١٩٩٠

جمهورية مصر العربية - طريق صلاح سالم - مدينة نصر - القاهرة - مكتب بريد ١١٧٦٥

A.R.E Salah Salem St. Nasr City , Cairo P.O.Box : 11765

تقدير سعر صرف الجنيه المصرى الحقيقى من واقع
تطور الصادرات والتطورات النقدية خلال الفترة
٧٧ - ٨٨ / ١٩٨٩

(١) ان التنمية الصناعية فى مصر تمثل أهم جوانب قضية التنمية على الاطلاق ولعل أحد الحقائق الهامة فى تجارب التنمية الاقتصادية هى أن نجاح الأداء الاقتصادى يرتبط الى حد بعيد موضوع الاستراتيجيات والأهداف من جهة وسلامة السياسات وتناسقها من جهة أخرى . وباعتبار أن أحد أهداف التنمية الاقتصادية خلال المرحلة القادمة فى مصر تتركز حول حل مشكلة العجز المتفاقم فى ميزان المدفوعات عن طريق اختيار استراتيجية تصنيع من أجل التصدير فإن الأمر يتطلب استعراض كل من تأثير سياسات سعر الصرف للجنيه وبعض المتغيرات النقدية مثل السياسة النقدية والائتمانية على الصادرات المصرية وبالأخص الصناعية لذا تعنى الدراسة الحالية بالآتى :

- استعراض وتحليل أهم التطورات النقدية ودرجة التلازم بينهما وبين تطورات اجمالاً للصادرات السلعية والصادرات الصناعية .
- تطورات سعر صرف الجنيه المصرى فى ضوء التطورات النقدية وتطور الصادرات .
- تقدير سعر الصرف الحقيقى للجنيه المصرى فى ضوء هذه التطورات خلال الفترة ٧٧ - ٨٨ / ١٩٨٩ .

(٢) وتركيز الاهتمام حول استعراض علاقة العوامل النقدية بالصادرات لا يعنى أنها تتأثر فقط بهذه العوامل فهناك عوامل تنظيمية ، ادارية ، مؤسسية وأخرى هيكلية ولكن لتلفت الدراسة النظر من وقت لآخر اما لأهميتها فى التأثير على الصادرات مباشرة أو لميكانيكية تأثيرها على الصادرات من خلال العوامل النقدية ذاتها محل التركيز .

بالرغم من أن أهداف السياسة النقدية والائتمانية تتعدد بحيث تشمل الاستقرار الاقتصادى وتمويل خطة التنمية وخدمة أهدافها ودعم الجنيه المصرى ، يعد تحقيق الاستقرار النقدى من ألزم ^(١) مقومات تنفيذ الخطة ويعنى ذلك ايجاد درجة ملائمة من التناسق بين التدفقات النقدية والتدفقات السلعية عن طريق قيام الجهاز المصرفى

(١) سلسلة تقارير مجلس الشورى ، التقرير رقم (٨) ، السياسة النقدية والائتمانية ،

الذى يمر من خلاله جانب كبير من التدفقات النقدية والائتمانية بوضع سياسة نقدية ملائمة تهدف للتحكم فى كمية وسائل الدفع . ويتطلب ذلك بالضرورة تحقيق الترابط بين الموازنة العامة للدولة موازنة النقد الأجنبى ، حجم الاصدار النقدى والائتمان .

أ- وتبرز أرقام جدول (١)

(*)
ان معدلات النمو السنوى فى المعروض النقدى تمشت الى حد كبير مع معدلات نمو الطلب النقدى (والمعبر عنها بمعدل النمو السنوى فى الناتج) حتى ١٩٨٤/٨٣ (**) ولكنها أظهرت فيما بعد تفاوتاً كبيراً بدءاً بقفزه سنة ١٩٨٥/٨٤ حيث سجل هذا المعدل ١٨٪ مقارنة بـ ٤٧٪ معدل نمو الناتج بالاسعار الثابتة واستمر عند هذا المستوى العالى حتى ٨٩/٨٨ هذا بالرغم من أن معدلات نمو الناتج الحقيقية اتجهت نحو الانخفاض بعد ١٩٨٧/٨٦ . وهذا قد يبرر جزئياً القفزة فى الرقم القياسى لاسعار الجملة ابتداءً من ١٩٨٤/٨٣ : بـ ٨٠٪ وانتهاءً بـ ١٢٣٪ عام ١٩٨٨/٨٧ .

وإجمالاً فإن درجة الارتباط خلال الفترة محل الدراسة بين معدل النمو السنوى فى الناتج (الطلب على النقود) ومعدل النمو السنوى فى المعروض النقدى تعتبر متوازنة ر = - ٤٣ . وهو ما يعنى أن السياسة النقدية والائتمانية قد نجحت جزئياً فى تحقيق الاستقرار الاقتصادى حتى منتصف الثمانينات ثم أخفقت فيما بعد .

ب - كان من أهم العوامل المؤثرة فى المعروض النقدى صافى الائتمان المحلى يليه صافى الأصول الأجنبية . فمراجعة جدول (١) يتضح أن صافى الأصول والالتزامات الأجنبية قد أحدثت أثراً انكماشياً فى المعروض النقدى خلال الفترة ابتداءً من ١٩٧٧ وحتى ١٩٨٣/٨٢ هذا بالرغم من أن صافى الأصول الأجنبية

(*) المعروض النقدى من زاوية الأصول وليس الخصوم .
(**) المعبر عنها تقريباً بمعدل النمو السنوى فى الناتج بالاسعار الثابتة .

၇ ခု၊ ကံဂရုဇာ၊ ကဆုန် .

ernational financial statistics, various issues.

(一) ۱۰۰

(-)

ਭਾਗ ੧੧ - ੧੪/੧੪੬੧

(۱) لیستہ میں

قد كان من المفروض أن يظهر تحسنا ابتداءً من ١٩٧٧ نتيجة زيادة حصيلـة مبيعات البترول وتحويلات المصريين من الخارج الى جانب عوائد المرور فى قناة السويس وان كان العبء الذى ترتب على اعادة تقييم الأصول والالتزامات الأجنبية فى ديسمبر ١٩٧٨ بأسعار الصرف الموحدة قد حجب جانباً من هذا الأثر ولكن التحسن المضطرب حتى نهاية فترة الدراسة من الواضح أنه قد مارس آثاراً توسعية على المعروض النقدى .

من الواضح أن سياسة سعر الصرف (التى سيرد الحديث عنها فيما بعد) قد لعبت دوراً نشطاً فى تنمية موارد العملة الأجنبية من خلال القنوات المصرفية بما أسهم فى تضيق فجوة العجز الجارى ^(١) فى ميزان المدفوعات وفى هذا الاطار ساهمت كذلك القيود على الائتمان فى الحد من الطلب المحلى على السلع والخدمات ومن ثم الطلب على النقد الأجنبى ومن الواضح أيضاً أنه تلازم مع اكتمال المراحل التى مرت بها السوق المصرفية الحرة فى مارس ١٩٨٨ حيث أصبحت تستوعب كافة عمليات النقد الأجنبى التى كانت تتم فى نطاق مجمع البنوك .

(٣) يبرز جدول (١) ، (٢) استئثار القطاع الحكومى بالنصيب الأكبر من موارد الجهاز المصرفى حيث بلغ نصيبه من اجمالى الائتمان المحلى نسبة تتراوح بين ٥٧ ، ٦٦ ٪ خلال الفترة ٧٧ - ١٩٨٢ بمتوسط نصيب نسبى ٧٦ ٪ ^(٢) . وبالرغم

(١) البنك المركزى المصرى ، التقرير السنوى ١٩٨٨/٨٧ ، ص ٣٢ - ٣٥ ، جدول (١/٤) بالملحق .

(٢) يفيد التقرير أنه باتساع السوق المصرفية حدثت زيادة ملحوظة فى تحويلات المصريين والسياحة وارتفعت الواردات من السلع الوسيطة والانتاجية وانخفضت بالنسبة للواردات الغذائية . ===

[illegible]

YY/Y61	20.22	LY162	10221	0.2221	23'	22'
AY/Y61	22320	32322	26211	1YY31	03'	22'
LY/AY61	23233	3Y361	02101	1YY21	33'	22'
0Y/LY61	32222	20021	203Y	03101	03'	32'
3Y/0Y61	20012	22231	6232	3Y2Y	23'	32'
2Y/3Y61	30122	13321	2200	22Y2	Y3'	22'
26.66 AY61					20'	21'
26.66 AY61					22'	12'
1.1.1.1	1.1.1.1	2.2.2.2	3.3.3.3	4.4.4.4	5.5.5.5	6.6.6.6

၁။ နေပြည်တော်၊ ၁၉၇၁ ခု၊ ၁၁ မတ်လ၊ ၁၁ နံနက် ၈ နာရီ၊ ၁၁
 (၁)

من أن هذا النصيب قد أخذ اتجاهها تنازليا فيما بعد الا انه ظل محافظا على نصيب نسبي حوالى ٤٦% من الائتمان المحلى خلال الثمانينات . ويعكس ذلك تزايد الاعتماد على التمويل المصرفى لسد عجز الموازنة العامة للدولة وهو ما يعنى أن الاستقرار الاقتصادى لا زال رهن التوازن الداخلى (الموازنة العامة للدولة) واستمرار تبعية السياسة النقدية للسياسة المالية لتمويل العجز باعتبار أن الهدف الرئيسى للسياسة الائتمانية هو توفير المسـ واردة اللازمة لتمويل الأنشطة الاقتصادية .

٤ - يبرز جدول (٣) استمرار توجيه الائتمان الى القطاعات غير السلعية حيث استحوذت التجارة والخدمات على نسبة تفوق ٥٠% . لهذا فقد سجلت الفجوة التضخمية معدلات مستمرة ومضطردة وقد ترتب على ذلك ضعف القوة الشرائية للجنيه المصرى بالداخل . أما بالنسبة للصناعة فقد سجلت اتجاهها عاما متناقصا من نسبة ٤٧,٥% عام ١٩٧٧ حتى ٣٣% عام ١٩٨٨ .^(١)

وتفيد احدى الدراسات بأن صافى مركز قطاع الصناعة فى يونيو ١٩٨٥ اقتراض صافى مقداره ١,٨ مليار جنيه فى حين أن مركز قطاع التجارة كان اقتراضا صافيا قيمته ٣,٩ مليار جنيه أى أكثر من ضعف مركز قطاع الصناعة

== حيث يبرز التقرير تحسن رصيد المعاملات الجارية والتحويلات بنسبة ١٠% بين ١٩٨٨/٨٧ ، ١٩٨٧/٨٦ وأما بالنسبة للمعاملات الرأسمالية فتظهر صافى تدفقات رأسمالية من الخارج بنحو ٢,٦ مليار جنيه ١٩٨٨/٨٧ نتيجة لاعادة الجدولة (بما فيها خدمة الدين الخارجى) . كما يشير الى ارتفاع الواردات المحولة نقدا من موارد السوق المصرفية الحرة فى حين انخفضت الواردات المحولة من الموارد الخاصة وفى نطاق التسهيلات المصرفية وتسهيلات الموردين .

(١) تقرير مجلس الشورى ٠٠٠٠ ٠٠٠٠ ١٢٥ .

٢٠١١/١١/١٢، القاهرة، مصر. ... المركز العربي للبيئة والتنمية. ١٩٨٦-١٩٨٧. القاهرة: مكتبة

• ארבעה עשר יום קודם ליום שבת.

١٥٢ ص (٨) سبق ذكره ومرفق رقم . مرجع الشورى الشورى مجلس الشورى من تقرير محاسبه ١٩٨٣ - ٨٨ - ٨٩ : السنو : المدا :

[illegible]

(۵) لی کے خانہ

وإذا أضفنا البنوك المتخصصة فاننا نرى أن المبالغ المخصصة لقطاع الصناعة ضئيلة للغاية ولا تمثل الا نسبة صغيرة مما حققته البنوك التجارية (١) كما يتضح لنا أن تأثير السياسة الائتمانية على تنشيط القطاعات السلعية وخاصة قطاع الصناعة لم يتحقق بالدرجة المرجوة حيث لا تتوقف زيادة الاستثمار في هذا الاتجاه على السياسة النقدية والائتمانية فقط وإنما على الاهتمام باعداد مشروعات رابحة اقتصاديا وماليا مع اتاحة نسبة أكبر من التمويل للقطاع الصناعي مع الاهتمام في التفرقة بين الائتمان الممنوح لقطاع الاستيراد الاستهلاكي وقطاع التجارة الذي يعمل بالتوزيع للمشروعات الانتاجية حيث أن الأخير لازم للتغلب على اختناق العملة الانتاجية أيضا فالمنشآت الانتاجية ليست لديها قدرة على القيام بعمليات استيراد ومستلزمات الانتاج والخامات وما يوفره لها قطاع التجارة بسهولة .

٥ - ضعف مساهمة البنوك في النشاط الاستثماري حيث تبرز الاحصائيات أن الاستثمارات طويلة الأجل لدى البنوك التجارية ونوك الاستثمار والاعمال فى صورة أوراق حكومية ومضمونة من الحكومة ومساهمات مباشرة فى المشروعات وأوراق مالية أخرى قد سجلت نحو ٤٪ (٢) من اجمالى الموارد ١٩٨٣ مقابل ١١٤٪ (٣) يونيو ١٩٨٨ ، يتم ذلك فى الوقت الذى يتزايد فيه فائض السيولة

(١) كتاب الاهرام الاقتصادى ، التنمية الاقتصادية فى مصر ، د . سلطان أبو على ، ورقة عمل عن السياسات الاقتصادية وأثرها على التنمية الصناعية ، سبتمبر ١٩٨٨ ص ٥٤ - ٥٦ .

(٢) تقرير مجلس الشورى ٠٠٠ مرجع سبق ذكره ، ص ١٢٨ .

(٣) البنك المركزى ٠٠٠ مرجع سبق ذكره ص ٦٣ .

لدى البنوك التجارية وتتصاعد أرصدة التوظيف في الخارج ممثلة في الأرصدة المستحقة على البنوك بالخارج وذلك مع سيادة أوضاع ضعف السيولة لدى وحدات القطاع العام (بالرغم من استمرار حصة ثابتة لها من اجمالي القروض ٢٢% جدول (٢) • وحاجتها الى التمويل طويل الأجل لمواجهة أعباء الاحلال والتجديد ووجود الكثير من المشروعات المتعثرة في القطاع الصناعي •

٦ - نتيجة لارتفاع معدلات التضخم* في مصر خلال العقد الأخير سعت السياسة النقدية الى تقييد الائتمان في محاولة للوصول بمعدل ارتفاع الأسعار الى مستوى معقول وفرضت سقوفاً ائتمانية تنوعت من سقف عام للائتمان لا يتجاوز ٦٥% من اجمالي الودائع لدى البنوك مع فرض سقوف ائتمانية فرعية ثم الى تحديد مبالغ لزيادة القروض في كل بنك • وسياسة تكميش الائتمان التي عمل بها البنك المركزي ابتداءً من عام ١٩٨٢ وحتى صدور القرارات الجديدة في نهاية ١٩٨٨ كانت مرحلة لها خصائصها ولها آثارها الايجابية في خفض الائتمان الخارج عن نطاق الجهاز المصرفي • وواقع الأمر أن البنك المركزي كان يعتمد في الماضي وقبل ١٩٨٤ الى استخدام نسبة الاحتياطي كأداة في توجيه مـوارد البنوك وبدأت سياسة استخدام نسبة ٦٥% ابتداءً من ١٩٨٤ • واتجاه الدولة لتحريك عمليات الائتمان يأخذ في الاعتبار حالة الكساد النسبي وظروف الشركات المتعثرة (١) التي تقلل من قدرات البنوك على منح الائتمان والتي يجب أن تجد

(١) تبرز احصائية وردت في الاهرام الاقتصادي عدد ٢١ أغسطس ١٩٨٩ بعنوان " هل الحل في بيع القطاع العام ان عدد الشركات الخاسرة يصل في ١٩٨٨/٨٢ الى ٢٠ شركة قطاع عام بنسبة ١٦% من وحدات الغزل والنسيج ، ٥% صناعات غذائية ١٥% صناعات كيمياوية ، ٤٧% صناعات هندسية ، ٥% هندسة وحراريات ، مما يبرز أن الصناعات المعدنية ووحدات الغزل والنسيج أفضل أداء وأقل مشاكلًا •

* تتراوح التقديرات بين ٢٠% الى ٣٠% لمعدلات التضخم •

لها مخرجا لحل مشاكلها التمويلية اضافة الى أن تغير أسعار الدولار بالسوق المصرفية الحرة قد أدى الى تقلص الموارد المسموح للبنوك بالاقتراض منها أيضا^(١) يعتقد أن التسهيلات الممنوحة من البنوك تمثل ركنا أساسيا فى التمويل بالنسبة للشركات الاستثمارية خاصة بعد أن فقدت التسهيلات الممنوحة من جهات أخرى قيمتها اما بسبب سعر الصرف أو الاشتراطات التى يضعها عند التمويل بحيث لا يوجد للمستثمر سوى البنوك .

وأغلب الظن أن هذه السقوف قد أدت الى عدم وصول بعض المشروعات الصناعية على ما يحتاج اليه من الأموال اللازمة للتشغيل وأسهم هذا فى زيادة نسبة الطاقات العاطلة^(٢) . وذلك لأنه توجد علاقة وثيقة بين حجم الطاقات العاطلة فى الصناعة العربية ومدى توافر النقد الأجنبى . فتشير الاحصائيات أن حجم الطاقات غير المستغلة تقدر بنحو ١٦ مليار عام ١٩٨٧/٨٦ مقارنة بمليار عام ١٩٨٥/٨٤ وأن النصف الاول من ١٩٨٨ قد سجل رقم مليار جنيه . وذلك لان المشروعات الأكثر ارتباطا بالسوق العالمى هى الصناعات التجميعية

(١) الاهرام ، الصفحة الاقتصادية ، أعداد متفرقة .

(٢) هذا بالرغم من أنه منذ بداية تطبيق السقوف الائتمانية فى ١٩٨١ فقد قام البنك المركزى بوضع معيار عام للتوسع الائتمانى يربط بين حجم الائتمان الممنوح . لشركات القطاع العام لاغراض غير موسمية والقطاع الخاص وبين ودائع هذين القطاعين مما ترتب على هذه السياسة انخفاض نسبة القروض والتسهيلات الممنوحة عن حد التوسع الرئيسى للائتمان وتظهر بيانات دراسة البنك الاهلى المصرى دور البنوك التجارية فى تمويل القطاع الصناعى ، فى كتاب الاهرام الاقتصادى . . . التنمية الصناعية ص ٤٦ - ١٤٧ .

ان الفائض عن الرصيد المسموح به والرصيد المستخدم قد ارتفع من ٧٨٦ر٣ عام ١٩٨٣ الى ٩٩٩ر٤ يونيو ١٩٨٦ . ومع بداية ١٩٨٧ أخذت الحكومة بوضع سقف

==

والمثال صناعة الماكينات والاجهزة الكهربائية وأما قطاع الغزل والنسيج فقد قدرت نسبة الطاقات العاطلة فيه ٧٪ (١) فقط وذلك بعد تحديث بعضها .
ولذا يعتقد أن قرار زيادة شقف الائتمان من المحتمل أن يساعد على الاستفادة من الطاقات العاطلة نتيجة عدم توافر التمويل .

وقد يرى البعض أنه اذا كان لأسلوب السقوف الائتمانية مبرراته كبـح التضخم الا أن الأولوية التي تفرضها الظروف الحالية لأهداف السياسة النقدية يجب أن توجه للحفاظ على استقرار النشاط الاقتصادى عند المستويات العليا من الانتاج والتوظيف فضلا عن تهيئة المناخ الملائم لزيادة الادخار والاستثمار وفى مصر حيث لم نصل بعد لمستوى التشغيل الكامل لعناصر الانتاج فإن العودة لمعيار التسهيلات للودائع ارتبط بمعدل ٦٠٪ بدلا من النسبة السابقة تطبيقها والبالغة ٦٥٪ . بالإضافة الى استبعاد حقوق الملكية من مقام النسبة الجديدة والتي كانت توفر امكانات اضافية للبنوك التجارية لمنح القروض والسلفيات .

هذا وقد لازم التطورات فى السياسة النقدية والائتمانية اتجاها نحو التحرير المالى الجزئى لاسعار الفائدة منذ الانفتاح بحيث تراوحت أسعار الفائدة على القروض الصناعية والزراعية بين ١١ ٪ و ١٣ ٪ وهذه الأسعار تقل

===

ائتمانية أكثر تشددا تقضى بألا تزيد أرصدة القروض والسلفيات الممنوحة للقطاع العام عن حد معين فى تاريخ معين الا أن هذا بدوره لا يازم متطلبات التنمية والتي تعتبر فى حاجة لمزيد من التمويل فى الوقت الذى يبقى فيه جزء من الودائع غير مستخدم ويمثل تكلفة على البنوك .

(١) الاهرام ، ٣٠ / ٤ / ١٩٨٩ .

كثيرا بطبيعة الحال عن معدل التضخم مما يجعل سعر الفائدة الحقيقي سالباً إلا أنه بالرغم من ذلك فإن دعم التنمية الاقتصادية وبالأخص التنمية الصناعية وتشجيع الصادرات يتطلب مزيداً من التخفيض في أسعار الفائدة لأن معظمها استثمارات ذات فترات تفريخ طويلة نسبياً .

كذلك فإن التغيرات الجديدة في أسعار الفائدة ^(١) والتي أضافت حوالى ٢% على قطاعي الزراعة والصناعة حسب الآجال وتحديد حد أدنى ١٨% للخدمات ومدون تحديد حد أقصى لقطاع التجارة من شأنه أن يزيد أعباء أخرى يتحملها المنتج وهو ما يعنى تقليص قدره الكثير من المستثمرين على الدخول فى الاستثمارات جديدة أو احلال وتجديد بالنسبة لوحدات القطاع العام . كذلك هذا من شأنه أن يزيد أعباء مديونيات الشركات المتعثرة لدى البنوك .

٧ - ان تأثير السياسة النقدية والائتمانية على الصادرات (على المستوى الجزئى Micro)

يرتبط بشرط التمويل باعتباره أحد أهم حوافز التصدير ويتضمن عنصر التمويل المناسب أمران ، الأول توفير موارد مالية كافية لاغراض التصدير والثانى أن تكون هذه الموارد بأسعار وشروط تفصيلية . كذلك ينصرف التمويل للتصدير الى نوعين من النشاط التصديرى الأول هو تمويل النشاط الجارى للتجارة الخارجية سواء قبل أو بعد التصدير والثانى هو توفير تمويل مشروعى متوسط وطويل الأجل لإنشاء مشروعات تصديرية جديدة أو التوسع فى المشروع القائمة . وبالرغم من أن التصدير والصناعة والزراعة يخضعان لأسعار فائدة تفضيلية ١٠ - ١٣% مقارنة بـ ١٦% حد أدنى للتجارة فإنه لا يخفى أن تحديد

(*) ان فلسفة الصندوق تقوم على رفع أسعار الفائدة المحلية والواقع أن عملية الرفع يحتمل أن تؤدى الى بعض الآثار السلبية (رفع تكلفة الإنتاج من خلال زيادة تكلفة رأس المال العامل ومن ثم يغذيه جانب التضخم بالتكلفة ، ومن ثم مزيد من الانكماش وذلك فى ظل اقتصاد يمانى من اختلالات هيكلية . ورغم أن رفع معدل العائد الحقيقى على الأصول المالية أمر جوهري ولكن مع الأخذ فى الاعتبار ارتفاع نسبة المطلوبات الحكومية من الجهاز المصرفى فإن هذا الهدف يصبح ممكن التحقيق فقط عن طريق خفض معدل التضخم .

(١) البنك المركزى المصرى ، هيكل أسعار الفائدة ، مذكرة رقم ٩٠٢ / ٨٩ ، ١٩٨٩/٥/١١

جدول رقم (٤)

المصادر المالية لبنك تنمية الصادرات خلال الفترة
١٩٨٩/٧/٣١ حتى ١٩٨٨/٦/٣٠

بالدولار	بالجنيفه	بالدولار	بالجنيفه	
	%	مليون	%	مليون
٥٣٣٠ر		٧١,١٩١		٣٨,٧٣١
٦٥٠ر		٢٦,٠٣٤		—
		٤,٤٨١		٢٤,٦٥١
	٣٤,٩٢	٥٢,٨٢٤	٣٨,٩٩	
٥٩٨٠		١٥٤,٥٣		٦٣,٣٨٢
				اجمالي

المصدر : التقرير السنوي لبنك تنمية الصادرات ١٩٨٨/٨٧ و بيانات مباشرة من البنك .